

فى الأجتتماع الأول لمجلس أمناء الكلية التكنولوجية بالمطرية؛

تطوير البرامج والمناهج الدراسية لإعداد الطلاب لسوق العمل آلية للربط بين التخصصات المختلفة بالمعاهد والمشروعات والصناعات الصغيرة

عقد مجلس أمناء الكلية التكنولوجية بالمطرية اجتماعه الأول برئاسة الدكتور مهندس/ نادر رياض وبحضور الدكتور/محمد كامل السعيد مدير مشروع الكليات التكنولوجية المصرية وأعضاء المجلس من رجال أعمال ومديرى المعاهد الفنية.

أكد الدكتور مهندس/ نادر رياض رئيس المجلس فى كلمته الافتتاحية ان الهدف الرئيسى للمجلس هو تطوير البرامج والمناهج الدراسية بمعاهد الكلية لتأهيل الطلاب لخوض غمار سوق العمل، والربط بين التعليم والتأهيل وكذا إنشاء آلية للربط بين التخصصات المختلفة بالمعاهد والمشروعات والصناعات الصغيرة.

واضاف ان مخرجات العملية التعليمية كما ونوعا هى أهم مدخلات القطاع الصناعى على الإطلاق وهى محور تطوره والعنصر الحاكم فى قدرة الصناعة على المنافسة العالمية، لهذا تشتد الحاجة الان أكثر من أى وقت مضى أن على المعاهد الفنية ان تحدث وتستحدث من المقررات والعلوم والتخصصات ما يمكن ان يسمى حالة التوافق «HARMONIZATION» مع البرامج التعليمية الأوروبية من حيث المقررات والمحتوى التعليمى ووسائل التدريب العملى بالورش والمعامل بل وأكثر من هذا وهو استعمال نفس الأرقام الكودية للمقررات الدراسية المتفق عليها عالميا، الأمر الذى من شأنه ان يؤدى على المدى القريب إلى الاعتراف المتبادل بالشهادات الجامعية بين الجامعات المصرية والأوروبية.

وأكد الدكتور/ على حسان مدير الكلية التكنولوجية بالمطرية على ضرورة تطوير نظم إدارة المعلومات بالمعاهد وتحقيق اللامركزية وإعداد كوادر فنية متميزة على مستوى مهارى وتقنى يواكب احتياجات السوق المحلى والعالمى وكذا ضرورة نشر ثقافة العمل الحر بين الطلاب.

آلية للربط بين التخصصات الفنية للمعاهد والمشروعات الصغيرة توفير احتياجات الصناعة من العمالة الماهرة: تطوير البرامج الدراسية والتدريبية لإكساب الخريجين المهارات المطلوبة

أكد الدكتور نادر رياض رئيس مجلس أمناء الكلية التكنولوجية بالمطرية أهمية تطوير البرامج العلمية والتدريبية والمناهج الدراسية في المعاهد الستة التابعة للكلية لتأهيل الطلاب للدخول في سوق العمل حيث يعتبر ذلك الهدف الرئيسي للمجلس بحيث يتم العمل على إنشاء آلية للربط بين التخصصات المختلفة بتلك المعاهد وبين المشروعات والصناعات الصغيرة.

جاء ذلك خلال الاجتماع الأول لمجلس الأمناء وبحضور الدكتور محمد كامل السعيد مدير مشروع الكليات التكنولوجية المصرية وأعضاء المجلس من رجال الأعمال ومديري المعاهد الفنية

. وأضاف رئيس المجلس بأن مخرجات العملية التعليمية كما ونوعا هي أهم مدخلات القطاع الصناعي على الإطلاق وفي محور تطوره والعنصر الأساسي في قدرة الصناعة على المنافسة العالمية، لذلك تشدد الحاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى أن تقوم المعاهد الفنية بتطوير واستحداث المقررات والعلوم والتخصصات بما يمكن أن يحقق حالة من التوافق من البرامج التعليمية الأوروبية من حيث المقررات والمحتوى التعليمي ووسائل التدريب المعمل بالورش، بحيث يمكن أن يشمل ذلك استعمال نفس الأرقام الكودية للمقررات الدراسية المتفق عليها عالميا. الأمر الذي من شأنه على المدى القريب أن يؤدي إلى الاعتراف المتبادل بالشهادات الجامعية المصرية والأوروبية.



د. نادر رياض

وأوضح أن استراتيجية عمل مجلس الأمناء تركز على استكمال ما ينقص المعاهد الفنية من أدوات وشروط لتخريج طلاب بكفاءات ومهارات مستوفية لمتطلبات المهن الصناعية ولديهم الاستعداد لمواجهة التحدي

العلمي والتكنولوجي من منطلق القدرة على التعلم والاستيعاب والابتكار. وأكد الدكتور محمد كامل السعيد مدير مشروع الكليات التكنولوجية بوزارة التعليم العالي أن هناك مشروعا قوميا لتطوير الكليات التكنولوجية يخدم سوق العمل المحلي والخارجي، ويبلغ عدد المعاهد الفنية المتوسطة ٤٥ معهدا تم توزيعهم على ٨ كليات تكنولوجية في أنحاء مصر. وقال أن المشروع يستهدف تطوير الأنشطة بالمعاهد من تدريب لهيئة التدريس وتطوير المناهج والبرامج الدراسية والمعدات وربط المعاهد مع مراكز البحوث المحلية والعالمية.

وأوضح الدكتور على حسان مدير الكلية التكنولوجية بالمطرية ضرورة تطوير نظم إدارة المعلومات بالمعاهد التابعة لها وتحقيق اللامركزية وإعداد كوادر فنية متميزة على مستوى مهارى وتقنى يواكب احتياجات الأسواق المحلية والعالمية وكذلك نشر ثقافة العمل الحر بين الطلاب.



جريدة الأهرام ٢٠٠٥/٧/٢٨